



# UNCTAD 14

## Nairobi, 17–22 July 2016

FOURTEENTH SESSION OF THE UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT



UNITED NATIONS  
UNCTAD

### General Debate

Statement by the Director of International Cooperation and Trade Agreements at the  
Ministry of Economy and Commerce of the State of Qatar

Monday, 18 July 2016

Speaker: Mr. Ahmed Ahen

*Not checked against delivery\**

---

\* This statement is made available in the language and form in which it was received. The views expressed are those of the author and do not necessarily reflect the views of UNCTAD.

سعادة السفيرة أمينة محمد، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بجمهورية كينيا،  
سعادة السيد موخيسا كيتوبي ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،  
الزملاء المحترمين،  
السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر لحكومة وشعب كينيا على استضافة هذا المؤتمر وعلى كرم الضيافة وحسن الاستقبال. وإني على ثقة بأن ما تتميز به كينيا من خبرة واسعة سينعكس ايجابا على اعمال هذا المؤتمر. كما أتوجه بالشكر ايضا لسعادة الأمين العام للأونكتاد ولرئيس اللجنة التحضيرية على الإعداد الممتاز لعقد هذا المؤتمر.

#### السيدات والسادة

يأتي انعقاد هذا المؤتمر في أعقاب قرارات ونتائج تنمية هامة تم اتخاذها في مختلف المحافل الدولية بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويشكل فرصة ثمينة لتحقيق توافق في الآراء بشأن تحقيق هذه الخطة وتسخير التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل عبر تعزيز وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويمثل عام ٢٠١٦ عهدا جديدا في تعزيز المثل العليا للأمم المتحدة وأهدافها وبرامجها، وقد شرعنا في رسم مسار التحرك لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر.

وانطلاقاً من مسؤوليتها تجاه الأجيال المقبلة، وضعت القيادة الرشيدة في دولة قطر رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والتي تسلك نفس المسار الذي وضعته الجمعية العامة للأمم المتحدة والالتزامات التي أخذتها على عاتقها نحو بناء عالم أفضل من حيث القضاء على الفقر وتعزيز التعليم والتنمية المستدامة.

وعليه، فإننا نأمل أن يتم في هذا المؤتمر التمهيد لخارطة الطريق المتعلقة بتحقيق خطة ٢٠٣٠ من خلال وضع ركائز استراتيجيات وإجراءات التنمية المستدامة، ولاسيما:

- تطوير هياكل أساسية متينة واستخدام الطاقة المستدامة؛
- النمو الاقتصادي العادل والمستدام.
- الشمولية في التجارة المتعددة الأطراف والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا لتحقيق الازدهار للجميع.
- التعامل مع تحديات وفرص النظام التجاري المتعدد الأطراف لتحقيق التوافق وتعزيز التنمية في مجال التجارة للبلدان الأقل نموا.
- التنويع الاقتصادي وتعزيز قدرات منتجي السلع لتفادي الآثار السلبية للتقلبات العنيفة في الأسعار.

## السيدات والسادة

لقد وُضعت سياساتنا الحالية والطويلة المدى لتجعل من تطبيق التجارة الشاملة والمنصفة أمراً ممكناً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأثبتت دولة قطر فعلاً من خلال جولة الدوحة عزمها على دعم الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لمعالجة القضايا والأهداف سالفة الذكر. ونأمل ان يتم قريباً استئناف المفاوضات في منظمة التجارة العالمية لاستكمال جولة الدوحة مع الحفاظ على بعدها الإنمائي باعتباره أمراً لا غنى عنه من أجل مساعدة الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بتيسير التجارة، فقد أكملنا التدابير الخاصة بتحديث الهياكل الأساسية في مجال النقل العابر لدينا. ومع إدراج النافذة الواحدة للتخليص الجمركي في عام ٢٠١٣، فإننا نسير سيراً حسناً لتطوير الإجراءات الجمركية وتنسيقها لتوفير بيئة جمركية شفافة تماماً. وهذه التدابير تمنح الامتياز لشركائنا التجاريين، وخاصة من البلدان النامية والأقل نمواً، للظفر بالإمكانات الهائلة للمعاملات التجارية في دولة قطر والمنطقة المجاورة لها.

ونظراً لكون دولة قطر تسير فعلياً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإننا نقوم بالدور المناط بنا في تعزيز الشمولية وخلق بيئة عادلة للتجارة والتنمية، وهو ما يتطابق مع الموضوع الرئيسي للمؤتمر الحالي. وهكذا، فإن دولة قطر ترجمت فعلاً قراراتها بشأن تحقيق الشمولية والبيئة الاقتصادية المنصفة للتجارة والتنمية إلى تدابير في أرض الواقع.

وفي هذا السياق، فقد قمنا بتهيئة الفرص والخطط الاستثمارية ليس فقط لمعالجة الاحتياجات المتنامية للأعداد المتزايدة لسكان البلاد، ولكن أيضاً بهدف تعزيز النمو الإقليمي والدولي. علماً بأن تطوير الهياكل الأساسية وقطاع الخدمات العامة بطريقة مستدامة يشكل الجزء الهام من سعينا هذا.

وتستثمر دولة قطر حالياً ما يزيد عن مائة مليار دولار أمريكي في العديد من المشاريع في مجال البنى التحتية والصناعات والخدمات. ولا يزال هذا الرقم في ارتفاع مستمر بسبب الفرص الجديدة التي تخلق بالإضافة إلى المشروعات الجارية.

كما أننا نخطط لتحقيق مزيد من الاستثمارات العامة في ثلاث مراحل منفصلة على النحو التالي:

- تشمل المرحلة الأولى بناء وتطوير البنى التحتية مع خلق فرص لتوليد إيرادات بحوالي ٧٠ إلى ٨٠ مليار دولار أمريكي.

- المرحلة الثانية تتيح فرص الاستثمار لتنفيذ مشاريع إضافية في البنية التحتية والخدمات إضافة إلى أنشطة تنفيذية ذات صلة بإيرادات تقديرية تناهز حوالي ١٣٠ إلى ١٤٠ مليار دولار أمريكي.

- المرحلة الثالثة توفر فرصاً إضافية هامة ناشئة عن تطوير الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وتسيير أعمالها لاحقاً مع فوائد غير مباشرة على مختلف قطاعات الأعمال. كما أنّ لدينا العديد من المجالات التي تستهدفها خطط الاستثمار، من أهمها: المجمعات والمرافق الرياضية والثقافية والسياحية، ومجال الطاقة، والتمويل والتأمين، والرعاية الصحية، والتعليم، والبيئة. وتولي دولة قطر أولوية عالية لمجالين رئيسيين: هما الرعاية الصحية والتعليم نظراً لأهميتهما في تحقيق التنمية المستدامة. وعليه، فإن دولة قطر تتوخى فرص عمل هائلة في تلك القطاعات وتشجع في نفس الوقت الاستثمارات وعقد الشراكات في مرافق ومؤسسات الرعاية الصحية والتعليم.

ان هذه المشاريع تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، كما تراعي فعلاً تنوع مصادر الطاقة وزيادة استخدام المصادر المستدامة للطاقة.

ولست بحاجة أن أكد لكم دعمي الخاص ودعم حكومة بلادي بشكل كامل لدور الأونكتاد خاصة في مجالات التنوع، ودعم أقل البلدان نمواً نحو رفع أسمائها من القائمة الخاصة بهذه البلدان. كما تدعم بلادي جهود الأونكتاد الموجهة للشعب الفلسطيني من أجل مساعدته والتخفيف من آثار الحصار المفروض عليه والذي أدى إلى انكماش الاقتصاد الفلسطيني، وتسبب كذلك في تدهور الوضع الإنساني لجميع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## السيدات والسادة،

إننا نعتقد بأن العالم اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى تعزيز ودعم عمل الأونكتاد في أركان عمله الثلاثة باعتباره المحفل الدولي الفريد الذي يتناول مواضيع التجارة والتنمية والاستثمار والقضايا المتصلة بها.

ونعتقد كذلك أنه ينبغي البناء على ما تم التوصل إليه في الأونكتاد الثالث عشر - ولاية الدوحة - لتحرك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة ومنصفة للجميع وللتوصل لخارطة طريق واضحة تمكّن الدول النامية، والدول الأقل نمواً على وجه الخصوص، من ترجمة القرارات إلى أفعال تصبّ في اتجاه استئصال شأفة الفقر في كل مكان.

وأخيراً، أمل أن يشكّل المؤتمر الرابع عشر للأونكتاد علامةً فارقة في سياق أهداف التنمية المستدامة، وأشكركم جميعاً على حسن انتباهكم.